سمو رئيس الوزراء طلب منهما تحديد المخالفات التي يسأل عنها وتقديم الأدلة

المبارك: استجواب المويزري والعدساني يخالف لائحة المجلس ولا يصلح للمناقشة

ربيع سكر

فيما ترددت معلومات امس عن ان الحكومة ستطلب في جلسة 10 مايو سرية مناقشة الاستجواب المقدم من النائبين محمد براك المطير ووليد الطبطبائي لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وجه المبارك الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بكتاب تضمن استيضاحات بشأن استجوابه الثاني المقدم من النائبين شعيب المويزري ورياض العدساني.

وقال المبارك في طلب الاستيضاح الذي حصلت عليه "الوسط": ان استجواب المويزري والعدساني يخالف لائحة المجلس ولا يصلح للمناقشة و تضمن حشدا كبيرا لموضوعات بعبارات عامة دون ان يتضمن محاور او يحدد وقائع او اتهامات بعينها يمكن نسبتها لرئيس الوزراء

وتابع المبارك: تطبيقا للائحة المجلس والاعراف البرلمانية نطلب من مقدمي الاستجواب تحديد الوقائع او الاتهامات التي يقوم عليها الاستجواب وموافاتنا بكافة الأدلة والمستندات التي أشارت اليها صحيفة الاستجواب.

وزاد المبارك: على مقدمي الاستجواب تحديد الملاحظات والتجاوزات والمخالفات التي يسأل عنها رئيس الوزراء على ان يراعى في هذه الحالة حكم المادة 135 من اللائحة الداخلية للمجلس بشأن تحديد موعد مناقشته.

نص طلب الاستيضاح

ونص طلب الاستيضاح كالتالي: بالإشارة إلى الاستجواب المقدم من السيدين عضوي مجلس الأمة شعيب شباب الموزيري، ورياض أحمد العدساني في شأن «المساءلة السياسية لفقدان السلطة التنفيذية لمبدأ الشفافية والمصداقية وتخليها عن مسؤولياتها».

نود الإحاطة أن المادة (134) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد أوجبت تقديم الاستجواب كتابة مبينا فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها كشرط لمناقشته بحسبان الاستجواب اتهاما ونقدا سياسيا عن أداء أعمال وتصرفات تدخل في الاختصاص الدستوري المعقود لرئيس مجلس الوزراء.

ونتيجة لذلك فقد استقرت الأعراف البرلمانية على وجوب أن يكون الاستجواب محدد العناصر والوقائع المنسوبة إلى المستجوب بدقة وبيان أسانيد الاتهام الموجه إليه ليتمكن المستجوب من إعداد الرد على هذه الوقائع والأسانيد ويستعد لمناقشته ويتمكن من الإدلاء بحججه في الموعد المحدد لمناقشته.

وبإعمال هذا الحكم على الاستجواب الماثل يبين أن صحيفة الاستجواب قد حوت حشدا كبيرا من الموضوعات بعبارات عامة لم تتضمن محاور أو وقائع معينة أو بيانا لأوجه الاتهامات وأسانيدها التي يمكن نسبتها إلى رئيس مجلس الوزراء أو المحاسبة عليها.

ولم يتضمن الاستجواب – لا إيجازا ولا تفصيلا – أي مظهر أو تحديد لأي واقعة أو موضوع معين يشكل اتهاما يمكن إعداد الرد عنه وبما يجعله مخالفا لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولا يصلح للمناقشة.

ورغم ذلك تضمن الاستجواب في صفحة (12) منه أن «كل ما تم ذكره والاستشهاد به في صحيفة الاستجواب موثق ومدعم بالأدلة والمستندات».

وانطلاقا من الحرص على كشف وتوضيح كل ما تضمنه الاستجواب من اتهامات ووقائع، والأسانيد التي تؤيد مسؤولية رئيس مجلس الوزراء عنها على نحو واضح وصريح، وذلك بما يكفل توافر الضوابط الدستورية للاستجواب، ويؤدي الى تحقيقه لغاياته المنشودة وسعيا لتجنب ترسيخ ثوابت وأعراف برلمانية مخالفة لأحكام الدستور واللائحة.

فإننا نطلب تطبيقا للائحة ولما استقرت عليه الأعراف البرلمانية من الإخوة المستجوبين تحديد الوقائع أو عناصر الموضوعات أو الاتهامات التي يقوم عليها الاستجواب وأسانيد هذه الاتهامات وموافاتنا بنسخة من الأدلة كافة والمستندات وتقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية والجهات الرقابية التي أشارت إليها صحيفة الاستجواب، محددا بها الملاحظات والتجاوزات والمخالفات التي يسأل عنها رئيس مجلس الوزراء، وعلى أن يراعى في هذه الحالة حكم المادة (135) من اللائحة الداخلية بشأن تحديد موعد مناقشة الاستجواب.

الشاهين: نرفض السرية

من جانبه طالب النائب أسامة الشاهين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بصعود منصة الاستجواب في جلسة الأربعاء المقبل، معربا عن رفضه لأي تعطيل أو تأجيل أو تحويل أو سرية.

وقال الشاهين في تصريح بثه موقع مجلس الأمة امس: إن أداة الاستجواب الأصل فيها النقاش العلني ويجب أن يمارس وفق الدستور واللائحة الداخلية.

وأضاف أن هذا الأمر يسري على جميع أعضاء الحكومة لأنهم مكلفون بخدمة الشعب وجزء من واجباتهم الاستماع لملاحظات واستفسارات ممثلي الشعب، مشيرا إلى أن الحكم سوف يكون بعد المداولة.

The Prime Minister
State of Kuwait

رئيس مجلس الوزراء
دولة الكويت

الأخ الفاضل | مرزوق علي الغانم
رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الاستجواب المقدم من السيدين عضوي مجلس الأمة / شعيب شباب الموزيري، ورياض أحمد العدساني في شأن «المساءلة السياسية لفقدان السلطة التنفيذية لمبدأ الشفافية والمصداقية وتخليها عن مسئولياتها».

نود الإحاطة أن المادة (134) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد أوجبت تقديم الاستجواب مكتوبا مبينا فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها كشرط لمناقشته بحسبان الاستجواب اتهاما ونقد سياسي عن أداء أعمال وتصرفات تدخل في الاختصاص الدستوري المعقود لرئيس مجلس الوزراء.

ونتيجة لذلك فقد استقرت الأعراف البرلمانية على وجوب أن يكون الاستجواب محدد العناصر والوقائع المنسوبة إلى المستجوب بدقة وبيان أسانيد الاتهام الموجه إليه ليتمكن المستجوب من إعداد الرد على هذه الوقائع والأسانيد ويستعد لمناقشته ويتمكن من الإدلاء بحججه في الموعد المحدد لمناقشته.

وبإعمال هذا الحكم على الاستجواب الماثل يبين أن صحيفة الاستجواب قد حوت حشدا كبيرا من الموضوعات بعبارات عامة لم تتضمن محاور أو وقائع معينة أو بيان لأوجه الاتهامات وأسانيدها التي يمكن نسبتها إلى رئيس مجلس الوزراء أو المحاسبة عليها.

ولم يتضمن الاستجواب - لا إيجازا ولا تفصيلا - أي مظهر أو تحديد لأي واقعة أو موضوع معين يشكل اتهاما يمكن إعداد الرد عنه وبما يجعله مخالفا لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولا يصلح للمناقشة.

ورغم ذلك تضمن الاستجواب في صفحة (12) منه أن «كل ما تم ذكره والاستشهاد به في صحيفة الاستجواب موثق ومدعم بالأدلة والمستندات».

وانطلاقا من الحرص على كشف وتوضيح كل ما تضمنه الاستجواب من اتهامات ووقائع، والأسانيد التي تؤيد مسئولية رئيس مجلس الوزراء عنها على نحو واضح وصريح، وذلك بما يكفل توافر الضوابط الدستورية للاستجواب، ويؤدي الى تحقيقه لغاياته المنشودة وسعيا لتجنب ترسيخ ثوابت وأعراف برلمانية مخالفة لأحكام الدستور واللائحة.

فإننا نطلب تطبيقا للائحة ولما استقرت عليه الأعراف البرلمانية من الأخوة المستجوبين تحديد الوقائع أو عناصر الموضوعات أو الاتهامات التي يقوم عليها الاستجواب وأسانيد هذه الاتهامات وموافاتنا بنسخة من الأدلة كافة والمستندات وتقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية والجهات الرقابية التي أشارت إليها صحيفة الاستجواب، محددا بها الملاحظات والتجاوزات والمخالفات التي يسأل عنها رئيس مجلس الوزراء، وعلى أن يراعى في هذه الحالة حكم المادة (135) من اللائحة الداخلية بشأن تحديد موعد مناقشة الاستجواب.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

مع وافر التقدير والاحترام،

رئيس مجلس الوزراء
جابر مبارك الحمد الصباح

صورة من طلب الاستيضاح المقدم من سمو الرئيس

استنكر تهاون الحكومة مع مثل هذه الحادثة الخطيرة

هايف يطالب مجلسي الأمة والوزراء بإصدار بياني استنكار لمقتل المواطن الكويتي في تركيا

طالب النائب محمد هايف مجلسي الأمة الوزراء بإصدار بياني استنكار لمقتل المواطن محمد الشلاحي في تركيا، داعياً لجنة الصداقة البرلمانية التركية إلى بحث هذا الموضوع في تركيا.

وانتقد هايف في تصريح صحافي الموقف الحكومي مع اغتيال المرحوم محمد متعب الشلاحي الذي تم اغتياله في تركيا مع المعارض الإيراني. وأوضح هايف أن التعامل الحكومي بدءا من وزارة الخارجية التي لن تستنكر هذا الاغتيال للمواطن الكويتي ورجل أعمال كويتي معروف، مبيناً أنه كان ينتظر بيانا من مجلس الوزراء في اجتماعه أمس.

وقال إنه قام بكتابة تغريدة لإصدار الحكومة بيان استنكار مثلما تستنكر في توافه الأمور، وقام بالاتصال بالشيخ محمد العبد الله وطلبت منه اصدار بيان استنكار لهذا الحادث.

وأضاف أن محمد العبد الله رد عليه بالتأكيد أن مجلس الوزراء سوف يصدر بياناً ولكن فوجئت عند الاطلاع على جلسة مجلس الوزراء بوجود إحاطة فقط من وزير الداخلية بمتابعة التحقيقات في ملابسات مقتل محمد متعب الشلاحي.

وأكد أن هذه الطريقة تقال لأي شخص يغرق في بحر أو يحدث له موت مفاجئ، لكن نرفض التهوين من مجلس الوزراء لهذه الحادثة لهذا الرجل الخيري.

وقال إنه إذا كان التعامل بهذه الطريقة مع رجل مثل هذا فما بالنا بالتعامل مع الأشخاص الآخرين، مذكرا بانتفاض مجلس الوزراء عندما ضرب شخص في إحدى الندوات.

واستنكر تهاون مجلس الوزراء مع مثل هذه الحادثة الخطيرة معتبراً أن هذه إهانة للشعب الكويتي.

وبين أن الدستور ألزم الحكومة بالدفاع عن المواطنين ومسؤوليتها أن تقوم بالواجب، مبدياً أسفه في أن الحكومة استنكرت المقتولين في كوبا ولم تعز في مقتل المواطن الكويتي.

وأكد أن هذا خذلان من الحكومة تجاه مواطن كويتي ورجل أعمال معروف يتم اغتياله في تركيا بدلا من البحث عن الجناة وتقديمهم للعدالة وإرسال وفد رسمي للمشاركة في التحقيقات.

ورفض هايف أن تكون حكومة الكويت بهذا المستوى الركيك وتعاملها أقل من التعامل التقليدي في العالم، منتقداً تعامل الحكومة مع هذا الموضوع معاملة هامشية معتبراً أنه موقف تاريخي متخاذل.

أجر وعافية
مركز طب وجراحة العيون
د. إسماعيل إصلاح
إستشاري طب وجراحة العيون
• بكالوريوس الطب والجراحة (نيوكاسل - بريطانيا)
• الزمالة الملكية البريطانية في طب العيون (لندن)
• تخصص دقيق جلوكوما مستشفى (مورفيلدز - لندن)
• تخصص دقيق جراحات لا إختراقية في الجلوكوما (جنيفا - سويسرا)
• تخصص دقيق جراحات لا إختراقية في الجلوكوما (فورتسبورغ - ألمانيا)
زمالة / عضوية
• عضو في الأكاديمية الأمريكية لطب وجراحة العيون (مشرف إقليمي)
• عضو في الجمعية الأوروبية لجراحات المياه البيضاء وتصحيح الإبصار
• عضو الجمعية الأوروبية للجلوكوما
• عضو المجلس الطبي البريطاني
• عضو في رابطة العيون الكويتية
علاج ومتابعة الحالات التالية
• علاج جميع أمراض الجلوكوما ليزر وجراحة وزرع صمام
• الجراحات اللاإختراقية للجلوكوما (الوحيد بالكويت)
• علاج المياة البيضاء بالموجات فوق الصوتية مع زرع عدسة بالعين
• علاج أمراض الشبكية لمرض السكري
• علاج العيوب الإنكسارية بالليزر (LASIK-Epi-LASIK-ICL-INTACS)
• تشخيص وعلاج جميع أمراض العيون الشائعة

(965) 1 82 6666
(965) 5082 6666
www.newmowasat.com
مستشفى المواساة الجديد
NEW MOWASAT HOSPITAL
نرعى الأجيال
CARING FOR GENERATIONS
@newmowasathospital
new mowasat hospital
new mowasat hospital
@nmowasat
مستشفى الفروانية 24888000
مستشفى الصباح ولادة 24843100
مستشفى الحساسية 24849252
مستشفى الرازي 24846000
مستشفى الاميري اطفال 22451442
مستشفى مبارك الكبير 25312700/9
الاتصال على بنك الدم المركزي
تبرع بالدم
25339511
CAN CALL
للإستفسارات الطبية والعامة
إتصل على
225 0 226
www.cancampaign.com
كان
CAN
بالإمكان.. علاج السرطان